في عينيك عنواني

عائشة بلحاج

نأسف حين نكتشف أن الصّورة التي كوّناها عن شخصٍ أفضل بكثير من الأصل. فنتمسكُ بالصّورة إلى آخر لحظة، كأنّ الأصل سيصبح يومًا مثل الصّورة، أو يأخذ منها بعض الصّفات.. لكننا في النّهاية لا نحصد إلا خيبة الأمل. في صغرنا، كانت الأشياء، أو معظمها، تتوزع بين الأبيض والأسود، ونستغرب لم لا ينتبه الكبار إلى ذلك، ولم تَتَملّكهم الحيرة وكلّ شيء واضح جدًا، ولا مجال للحيرة أو الخطإ. لم نكن نعرف أنّ الكبار يُصابون بالعمى الجزئي، فيختارون بأعينٍ يملأها الضّباب أشياءً لا يدركون حقيقتها إلّا بعد فوات الأوان، بعد فتح العلبة غيرِ القابلة لإعادة التّغليف، ولا لإعادتها إلى رفّها في متجر الحياة التي لا تسَير وفق مبدإ القابلية للاسترجاع. كنا نرى الحياة مثل قصّةٍ حالمة، ثم فجأة تصبح علبةَ خياراتٍ كبيرة؛ كلّ خطوة خيار، لا وقت للتّفكير، ولا إضاءة كافية للرُّؤية والأشياء رمادية، رمادية بالكامل، والعقول متعبةٌ من ماراثون الخيارات.. ويُصبح السّرد الخطّي للأحداث مرتبكاً، ويكاد المنطق يختفي. قليلون هم الذين يعثرون على مساراتهم رغم الضّجيج، وكثرة الأشباه المزيّفين، وتلاشي المشتركات الأخلاقية لأجل القيم الفردية.

من هذه القلة، من يصل به الحد إلى إيجاد النّد والصُّورة والأصل، في مرحلةٍ من حياتهم. منهم فنانون وكتاب، وآخرون لم يبدعوا فنّا غير فن الحياة، مثل الفراشات في الخفّة والجمال، والتقاط الزّهر وسط الحشائش. نستحضر محمد الموجي، أحد رموز الموسيقى العربية في القرن العشرين، الذي أكمل تلحين قصيدة «في عينيك عنواني» التي بدأها محمد عبد الوهاب، ثم توفّي قبل أن يُكمل تلحينها. لتغنيها المطربة المغربية المعتزلة سمية قيصر. قد تعتبر هذه القصيدة الوحيدة في الموسيقى العربية، التي اشترك فيها أكثر من ملحن (باستثناء ظاهرة الأخوين رحباني). لعلّها الطاقة التي تجمع الأشباه في مصادفات الحياة التي ألهمت نهلة القدسي وشركة صوت الفن أن يُسندا إلى الموجي مهمّة متابعة العمل في لحن عبد الوهاب غير المكتمل، حتى إنجازه. ولما سُئل الموجي عن تفاعله مع المهمة، قال إن الأمر كان في غاية البساطة، لأنّه وضع نصب عينيه العثور على إجابة للسؤال: ماذا كان يقصد عبد الوهاب في المقاطع القليلة التي تركها من لحن الأغنية؟ وللعثور على الإجابة الدقيقة، عكف على الاستماع المتكرّر لِلمطلع الغنائي الذي تركه عبد الوهاب، ليستوعب روحه في اللحن، ويواصل على خطاه. لعل هذا الحدث الالتقائي صعب الحدوث في عصر السرعة والنظر السطحي، حيث لا مجال للتأمل، فالحركة سريعة والذهن مشغول.

هذا التلاقي بين الأرواح يشبه ما يحدث في الأفلام، حين نقابل أشخاصا لا نتذكّر ملامحهم ولم نرهم من قبل، لكنهم يتركون أثرا عميقا فينا، بسبب فعلٍ أو قول. وأحيانا، نلتقي بهم لاحقاً على أرض الواقع، فهل يمكن أن تكون الأحلام نبوءة إذن؟ يلفت انتباهنا الفيلسوف الألماني إرنست كاسيرر، في كتابه «الدّولة والأسطورة»، إلى عدم غرابة أن نحلم بشخصٍ لم نره منذ زمن، ثم نقرأ اسمه في رسالةٍ أو خبر في صحيفة؛ لأنّ الفلاسفةً القدامى تأمّلوا هاتين الطائفتين من الظواهر، واستخلصوا أنّ لكل إنسان شيئين تابعان له: حياة وطيفا. وهذان الشيئان وثيقا الصلة بالجسم، فالحياة هي التي تمكنه من الشعور والفكر والعمل. والطيف هو صورته أو نفسه الثانية. ويُدرك هذين الشيئين كذلك في صورة أشياء يمكن أن تنفصل عن الجسم، فالحياة قادرة على مغادرة الجسم وتركهِ بغيرِ شعور، أو في صورة ميّتة. أما الطيف فيظهر للناس البعيدين عنه، وهي خطوةٌ تجمع بين الحياتين المادية والطيفية. ولم يتعذّر على بعض الناس اتباع الخطوة الثانية، حسب كاسيرر، بينما بدت هذه الخطوة عسيرةً في نظر آخرين، فإذا اعترفنا بانتمائهما معاً إلى الجسم، فهل هناك ما يحول دون انتماء كل منهما إلى الآخر، وأن يكون كلاهما مظهراً لنفسٍ واحدة؟ علينا إذن أن نعدّهما متّحدين. وما يترتب على ذلك هو الفكرة المعروفة الّتي ترى النّفس مرادفةً للطيف، وفي عينيها عنوانه.

أي مستقبل ينتظر لبنان؟

وائل نجم

السؤال الذّي ظلّ يحيّر اللبنانيين بضعة شهور قبل 15 مايو/ أيّار الحالي، جرت الأجابة عنه في هذا اليوم، عندما جرت فيه الانتخابات النيابية بشكل سلمي، ومن دون أيّة مشكلات أو عقبات كما كان يتوهم بعضهم. وبالتالي، انتهت تلك الفترة التي كانت محمّلة بشكوك وهواجس كثيرة، وبقلق كبير على مصير الانتخابات. وبات لبنان اليوم، في ضوء النتائج والمفاجآت التي تمخّضت عنها تلك الانتخابات، أمام مشهد وواقع جديدين، يحملان معهما سؤالاً جديداً عن المستقبل الذي ينتظر لبنان في ظلّ تلك النتائج، وما أفرزته من موازين قوى في المجلس النيابي الجديد، وبالتالي في المشهد السياسي اللبناني الجديد، خصوصا أنّ لبنان يعيش أزمة سياسية واقتصادية حادّة تحتاج حلولا سريعة، لأنّ لبنان لا يمكنه أن يتحمّل مزيدا من الوقت ومن المعاناة مع هذه الأزمة الآخذة بمزيد من التوسّع والاضطراد مع كلّ يوم يمرّ.

أولاً، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ أهم وأبرز مفاجأة حملتها الانتخابات كانت في عدم تمكّن أيّة قوّة سياسية، منفردة أو عبر تحالفات فريقي الانقسام السياسي في البلد من الحصول على الأكثرية المطلقة في المجلس الجديد (64 +1)، بل على العكس صعدت إلى المجلس شخصيات مستقلة وأخرى تنتمي إلى ما يُعرف بالمجتمع المدني، وهي في مجموعها وصلت إلى حدود 26 نائباً، وإن لم تكن منضوية في إطار واحد أو في كتلة نيابية واحدة، فإنّها تشكّل بمجموعها قوّة نيابية مرجّحة تستطيع أن تفرض نوعاً من التوازن داخل المجلس، وتالياً في المشهد السياسي اللبناني. غير أنّ السؤال الأساسي، بعد صدور نتائج الانتخابات، يكمن في أيّ مستقبل ينتظر لبنان في ظلّ هذه الفسيفساء الجديدة في المجلس التي لا يملك فيها أيّ طرف أو فريق الأكثرية التي تخوّله تشكيل الحكومة وتكوين السلطة من جديد؟

واضحٌ، في ضوء التصريحات التي صدرت خلال الساعات الأولى التي تلت صدور نتائج الانتخاب، أنّ معظم الأطراف التي بات المجلس يتشكّل منها ما زالت ترفع السقف، وتستخدم لغة التصعيد والوعيد، وكأنّها لم تخرج بعد من ضوضاء الانتخابات وخطاباتها التي تدغدغ مشاعر الناخبين، في حين أنّ البلد في ظلّ الأزمة التي يعيشها يحتاج إلى تفكير هادئ وعقلاني وبعيد عن لغة التشدّد والتخوين والانفعال، وإلا فإنّ دوّامة الأزمة ستستمرّة، بل ستزداد ضراوةً. ومن هنا يمكن القول إنّ القوى التي صنّفت نفسها قوى تغييرية أو مستقلة بحاجة هي أولاً إلى اعتماد أداء مسؤول وعقلاني يشكّل مقدمةً حقيقيةً تساعد على تشكيل قناعة لدى الأطراف الأخرى التي تناصب بعضها العداء والخصومة من أجل الشروع في حوار وتفاهم ينقذان البلد، ولعلّ ذلك يبدأ من تشكيل قناعة لدى الجميع أنّ أحداً لا يمكنه أن يلغي الآخرين، ونتائج الانتخابات أثبتت ذلك بعيداً عن تسجيل مواقف الانتصارات الوهمية لكل فريق.

مستقبل لبنان في ضوء الانتخابات رهن تفكير القوى السياسية من طرفي الانقسام من ناحية، ورهن تفكير وتعامل القوى التغييرية التي دخلت المجلس النيابي قوّة وازنة ومرجّحة من ناحية ثانية، فإذا كانت القوى السياسية المنقسمة بين فريقين ستظلّ تمارس اللعبة ذاتها في عملية الإقصاء والمحاصصة والكيدية، وتقديم المصالح الخاصة أو الطائفية أو الفئوية أو الإقليمية والدولية على حساب المصلحة الوطنية، فذلك سيعني بالضرورة مزيداً من الشلل والانقسام وتأخير الحلول للأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي مزيدا من الغرق في وحْل الأزمات التي يمكن أن تتسع، وتخلّف أزماتٍ من أنواع أخرى قد يصعب حلّها. أمّا إذا عادت إلى التفكير بلغة هادئة وعقلانية، واقتنعت بضرورة تقديم التنازلات من أجل الوطن، فإنّ لبنان يمكن أن يبدأ مسيرة التعافي والخروج من الأزمة.

أكثر ما يقلق في المرحلة المقبلة في لبنان أن تتحوّل إلى مرحلة تشبه ما هو حاصل في العراق الذي يعيش، منذ إجراء الانتخابات النيابية فيه في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، شللاً لأسبابٍ باتت غير مجهولة، مع فارق أنّ العراقَ قادر على التحمّل، بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية المتوفرة فيه، في حين أنّ لبنان ليس له قدرة على الاستمرار في حالة المعاناة والأزمات، بسبب عدم قدرته على ذلك، وهو ما قد ينذر بشرّ مستطيرٍ إذا لم يحتكم الجميع إلى لغة العقل والحِكمة والمنطق.

(كاتب لبناني)

أزمة في «الناتو»... إلى من توجه أنقرة سهامها؟

سمير صالحة

قلبت الحرب الروسية الأوكرانية معادلات وتوازنات إقليمية ودولية كثيرة وما زالت تفعل ذلك. هناك من سيدفع الثمن وهناك من سيربح. تريد تركيا أن تكون خارج اللائحتين، إذا ما وجدت صعوبة في إدراج اسمها على اللائحة الثانية. تردّد الأصوات المتفائلة تحت سقف حلف شمال الأطلسي (الناتو) أن التحفظ التركي على قبول عضوية السويد وفنلندا في الحلف لا تصل إلى مرتبة الرفض والتشدّد الروسي، حيث تتحدّث أنقرة عن شروط ومطالب يمكن بحثها والتفاوض بشأنها، بينما تقول موسكو إن انضمام البلدين إلى الحلف خطوة سيكون لها عواقبها الاستراتيجية الخطيرة على المدى البعيد. تطالب أنقرة استوكهولم وهلسينكي بمراجعة سياساتهما في التعامل مع ملفات التنظيمات الإرهابية التي تهدّد الأمن القومي التركي، مثل مجموعات حزب العمال الكردستاني وكوادر «وحدات الحماية الكردية» وبقايا عناصر «الكيان الموازي» المحسوب على فتح الله غولن الهاربة إلى هناك. وهي تتهم الدول الاسكندنافية علنا بتوفير الحماية والرعاية لفارّين كثيرين مطلوبين للعدالة في تركيا منذ أربعة عقود، من دون أن تجد حلا لهذه المعضلة. فرصة اليوم هي الورقة الثمينة التي بمقدور تركيا أن تلعبها مع السويد وفنلندا، لدفعهما إلى الإصغاء إلى ما تقول، والتعامل بإيجابية مع ما تريد مقابل فتح الطريق أمام عضويتيهما في الحلف.

يقول الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ، عن موقف تركيا وكيفية تخطّي تحفظاتها على قبول عضوية السويد وفنلندا، إن تركيا حليف مهم، وقد عبّرت عن بعض المخاوف، وهي لا تنوي عرقلة عضوية البلدين، و«سنجلس ونتحدّث كما فعلنا دائماً في حلف الناتو عندما تكون هناك مخاوف للدول الأعضاء». ولكن يبدو أن دول «الناتو» لم تقرأ جيدا ما وراء السطور في مواقف القيادة التركية وتصريحاتها «لن نلدغ من المكان نفسه مرّتين، ولن نقول نعم لمن يطبق عقوبات على تركيا، ويدعم مجموعات إرهابية تهدّد أمنها واستقرارها». و«السويد تحديدا هي مركز تفريخ لهذه المنظمات التي تجد فرصة قول ما تريد من على منابرها؟». يحاول بعضهم أن يقدم مسألة «حزب العمال الكردستاني» في الاعتراض التركي لكن ما تقوله وتريده أنقرة أبعد من ذلك. تعلن وزارة العدل التركية مثلا أنها تقدّمت بأكثر من 30 طلبا لاسترداد كوادر إرهابية تحمل الجنسية التركية، لجأت إلى استوكهولم وهلسينكي، لكن العاصمتين رفضتا الردّ على المطالب التركية حتى.

الظرف التركي بشكل علني ومباشر موجّه إلى استوكهولم وهلسينكي، لكن المظروف هو رسائل أبعد وأهم من ذلك، وتعني دول الأطلسي كلها، وفي مقدمتها الولايات المتحدة. تعرف أنقرة أن مسألة مواجهة تفاهم 29 دولة أطلسية في مسألة قبول عضوية السويد وفنلندا ستكون صعبة ومكلفة عليها، لكنها تريد من الآخرين أن يعرفوا أيضا أن ورقة حق النقض بيدها، وأنها فرصة لن تفرّط بها، كي تصغي دول الحلف لما تقول وتريد.

.. تطالب أنقرة في العلن بأخذ ما تريده في ملفات التنظيمات الإرهابية التي تحاربها، والتي توفر لها فنلندا والسويد الحصانة اليوم حسب تركيا، لكن سهام تركيا موجّهة في أكثر من اتجاه، وما تسعى إليه أبعد وأهم من ذلك بكثير. تريد أولا مراجعة دول الحلف بأكملها لمواقفها وسياساتها حيال عناصر حزب العمال و مجموعات «قوات سوريا الديمقراطية» في شرق الفرات، والتخلي عن الدعم المادي واللوجستي والسياسي المقدّم لها. تريد ثانيا قبول الحلف بمطالب إنشاء المنطقة الآمنة التركية على الحدود التركية السورية، وأن تشمل الشمال السوري بأكمله، وليس جزئية إدلب وجوارها، وأن تساهم دول الحلف بتمويل هذا المشروع ودعمه سياسيا، طالما أن واشنطن قادرة على طرح برامج استثمار وتمويل في مناطق نفوذ «وحدات الحماية الكردية» في سورية. تتطلع أنقرة ثالثا صوب تعهد غربي حقيقي بتسريع التسوية السياسية في سورية التي تتحمّل بمفردها كثيرا من أعبائها المادية والأمنية والسياسية،

> تقول إنقرة إن قاعدة الإجماع على قبول أي عضو جديد في حلف الناتو يعطيها حق الاعتراض واللجوء إلى النقض

وحيث ترى الحماس الغربي، والأميركي تحديدا، في فتح حنفيات تمويل الحرب الأوكرانية بعشرات المليارات في مواجهة روسيا، بينما هي تتخلى عنها، على الرغم من وجودهما تحت مظلة عسكرية واحدة في حلف شمال الأطلسي. المطلب التركي الرابع قد يكون إنهاء العواصم الغربية الفاعلة لعرقلة الجهود التركية على خط الوساطة بين موسكو وكييف، واستغلال الملف أكثر من ذلك لزيادة عدد الجبهات، وتوريط تركيا قبل غيرها في هذه المصيدة، عندما تنفجر ساحة حوض البحر الأسود بأكملها، والمعني هنا واشنطن قبل غيرها. تنتظر العاصمة التركية قدوم الوفدين، السويدي والفنلندي، لكن ما تريده أكثر هو حوار تركي أميركي مباشر حول كل هذه المسائل.

تقول موسكو إن العالم سيتغير بشكل جذري بعد قرار قبول انضمام السويد وفنلندا إلى حلف الأطلسي. وتقول أنقرة إن قاعدة الإجماع على قبول أي عضو جديد في الحلف يعطيها حق الاعتراض واللجوء إلى النقض إذا ما اضطرّت إلى ذلك. أعطوني ما أريد وسأتركَكم تقلبون معادلات وتوازنات عسكرية وسياسية كثيرة لصالح الحلف، وإلا فإنها لن تكون المرّة الأولى التي ننسق فيها مع الكرملين على مرأى الغرب ومسمعه. وتستقوي السويد وفنلندا بالدعم الغربي الكبير لهما في قرار الالتحاق بالاطلسي، وهما يريدان أن يرميا الكرة في ملعب هذه العواصم، للتعامل مع المطالب والشروط التركية. تريد أنقرة أن تصل إلى ما تريده، لأن ورقتها التي لا تريد تحريكها إلا عند انسداد الفرص ستكون صعبة ومكلفة على الجميع.

السيناريو الذي لا يريد أحدُ الخوض فيه هو تفاعلات «العشق الممنوع» بين أنقرة وموسكو، إذا ما جاءت العروض والهدايا الروسية أكبر وأهم مما ستقدمه السويد وفنلندا والحلف ككل لتركيا. تماما كما حدث في صفقات تركية روسية سابقة في سورية وقره باخ وصواريخ إس 400 والتفاهمات في غرب ليبيا قبل سنوات. تتهم تركيا وقياداتها بالبراغماتية، واقتناص الفرص واستغلالها في ظروفٍ ومواقف حساسة من هذا النوع. هناك فرص سياسية، كما هو الحال اليوم، قد لا تسنح مرة أخرى للدول، كي تأخذ ما تريده في ملفاتٍ استراتيجيةٍ تعنيها. لكن توصيف ما تقوم به تركيا يميل أكثر إلى عملية رد تحية على مواقف الغرب وسياساتها ضدّها، والمعني الأول هنا هو الأخ الأميركي الأكبر الذي يعاني من حالة «التمرّد» الإقليمي على قراراته وسياساته.

(كاتب وأستاذ جامعي تركي)

كاريكاتير

عماد حجاج

بايدن وبوتين والأزمة الاقتصادية

أسامة أبو ارشيد

إذا كان الغزو الروسي لأوكرانيا أثبت أن الولايات المتحدة ما زالت قادرة، بدعم من حلفائها، على فرض تكاليف باهظة، دبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً، على أي دولة، مهما بلغت قوتها، إن تحدّت قواعد النظام الدولي الذي رسّخته واشنطن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، فإنه أثبت، أيضاً، أن الولايات المتحدة لن تكون في معزلٍ، دائماً، عن تداعيات العقوبات التي تفرضها. وإذا أردت الدليل هنا، يكفي أن تنظر إلى الهبوط الحادّ الذي سجلته البورصة الأميركية، يوم الأربعاء الماضي، مدفوعاً بنسب التضخم غير المسبوقة خلال أربعين عاماً. وواضح أن إدارة الرئيس، جو بايدن، لا تملك حلولاً وإجاباتٍ عن هذا التحدّي الذي يهدد حياة الملايين من الأميركيين، بل إنها تُضاعِفُ من حجم الكارثة أكثر فأكثر. في حقبة العولمة والاقتصادات المتشابكة والاعتماد المتبادل، يغدو من المستحيل على أي دولة، مهما كان حجم اقتصادها، أن تستغني عن الآخرين، وهو ما رأيناه واقعاً، وما زلنا، في خضم جائحة كورونا، إذ اضطربت شبكات التوريد العالمي المعتمدة على الصين بشكل كبير، وتضاعفت معدلات الانكماش في بعض الدول، والتضخم في دول أخرى لجأت إلى إغراق أسواقها بسيولات نقدية ضخمة من دون أرصدة. وما كاد العالم يبدأ بالتسلق البطيء من قبو الجائحة، حتى كانت روسيا تحشد قواتها على حدود أوكرانيا، ثمّ تجتاحها. وردّ الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، بسلسلة متوالية من العقوبات الاقتصادية والمصرفية الكاسحة على موسكو، شملت قطاع الطاقة أيضاً، فكانت أن ارتفعت أسعارها بشكل جنوني، بل ومسّت تلك الحرب والعقوبات التي تبعتها بالأمن الغذائي العالمي، إذ إن روسيا وأوكرانيا منتجان رئيسيان للقمح والشعير والذرة والزيوت النباتية.

ليست الولايات المتحدة استثناء في سياق الرزوح تحت وطأة المعاناة الاقتصادية العالمية، لكن الفارق هنا أنها لا تقل مسؤوليةً عن روسيا في التسبّب في المعاناة التي تئن الإنسانية تحتها اليوم. صحيحٌ أن فلاديمير بوتين هو من اتخذ قرار غزو أوكرانيا، ولكن واشنطن هي من حرّضت كييف على استفزاز موسكو عبر مساعي الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو). والآن، وبعد أن بدا واضحاً أن روسيا غرقت في مستنقع أوكرانيا، جرّاء العقوبات الغربية وشحنات التسليح الضخمة للجيش الأوكراني بعشرات المليارات من الدولارات، عادت موسكو وجدّدت مطلبها بأن يقبل «الناتو» حياد أوكرانيا. شرط معقول، خصوصاً وأن أوكرانيا، حتى وإن نجحت في استنزاف الروس، إلا أنها تدمر يومياً ويشرّد شعبها، ومن ثمَّ لا مصلحة لأحد في استمرار هذه الحرب العبثية. المشكلة أن إدارة بايدن مصرّة على استنزاف روسيا وإضعافها إلى حد إخراجها من مصاف الدول العظمى، والكارثة، أنها تجد تعاوناً من رئيس أوكرانيا الأرعن، فولوديمير زيلينسكي، الذي يتحدّث، مزهوّاً، كقائد دولة عظمى، في حين يقضم شرق بلاده، وتدمر أجزاء أخرى فيها، ويعاني الملايين من شعبه من الشتات واللجوء.

تفيد المعطيات في الولايات المتحدة بأن معدل التضخم فيها وصل اليوم إلى 8,3% وهو الأعلى منذ عام 1981. وقد قفز متوسط أسعار المواد الغذائية بالجملة بنسبة 18% عن العام السابق. أما سعر البنزين، فقد ارتفع متوسط سعر الجالون الواحد بمعدل دولار وثلاثة وخمسين سنتاً عما كان عليه قبل عام واحد. بل لك أن تتخيّل أن الدولة الأقوى والأغنى على وجه البسيطة لا تجد حليب أطفال لإرضاعهم، وهو ما اضطرّ معه بايدن، يوم الأربعاء الماضي، إلى الاستعانة بـ«قانون الإنتاج الدفاعي» لإنشاء جسر جوي لاستيراد حليب الأطفال وتوزيعه. ولأنه لم يبق على الانتخابات النصفية التي يخشى الديمقراطيون خسارتها، إلا أقل من ستة أشهر، لم يجد بايدن إلا أن يلقي بالمسؤولية على كاهليْ بوتين بالتسبب في ارتفاع التضخم في أميركا. لن نستغرق هنا في الحديث عن حزم اقتصادية إنعاشية أنفذتها إدارتي دونالد ترامب وبايدن، قيمتها مئات المليارات من الدولارات من دون وجود رصيدٍ يغطيها، ولنحصر الحديث في أوكرانيا. تتباهى إدارة بايدن أنها قدّمت دعماً عسكرياً لأوكرانيا، منذ الاجتياح الروسي في فبراير/ شباط الماضي، تجاوز ثلاثة مليارات دولار. وفي شهر مارس/ آذار الماضي، وقع بايدن حزمة جديدة من المساعدات بقيمة 13,6 مليار دولار. وفي شهر مايو/ أيار الماضي، طلبت إدارته 33 مليار دولار أخرى، فما كان من الكونغرس إلا أن رفعها إلى 40 مليار دولار، وبموافقة من أغلب أعضاء الحزبين، الديمقراطي والجمهوري. هؤلاء هم أنفسهم الذين لا يتفقون أبداً على أي مساعدات اقتصادية لأبناء شعبهم! بعد ذلك كله، هل بوتين وحده المسؤول عن نسب التضخم العالية؟ الحقيقة أن الشعوب المقهورة، بما فيها الشعب الأميركي، تدفع أثمان مكر تجار الحروب وجشعهم وإجرامهم، ففي حين لا تكاد محرّكات مصانع الأسلحة الأميركية والأوروبية تتوقف، لا تكاد شعوب القارّتين تقدر على تحمل أسعار الغذاء والطاقة. أما بقية شعوب العالم الأفقر، فكان الله في عونها، فقد اجتمعت عليها نوائب الدهر قاطبة.

> إدارة بايدن مصرّة على استنزاف روسيا لإخراجها من مصاف الدول العظمى

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

هل يضير الليبرالية السياسية الترحم على شيرين أبو عاقلة؟

ساري حنفي

لم نعهد منذ أمد طويل جنازة وطنية في فلسطين منذ وفاة الرئيس ياسر عرفات مثل التي أقيمت للشهيدة شيرين أبو عاقلة، مراسلة قناة الجزيرة التي اغتالتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في جريمة مفجعة. ولم يعكر صفو هذا الإجماع الوطني والعربي والإنساني إلا جدلٌ في مدى جواز الترحم للشهيدة المسيحية من بعض مريدي بعض تفسيرات حرفية للنصوص الدينية الإسلامية. وتعالت أصوات المتناقشين، مستخدمين بعضهم كل التعبيرات الإقصائية من تكفير وتخوين وسبّ وشتم، واعتبار استحالة العيش المشترك مع من بدأ الجدل. أؤكد، بداية، استيائي الشديد ممن دعا إلى عدم طلب الرحمة للشهيدة شيرين، وعزائي الوحيد أن الاتجاهات الكبرى التقليدية (الأزهر مثلا) أو الحركات الإسلامية (حماس مثلا) أو المجتهدين الذين يؤسّسون لحجج أخلاقية قبل تبنّي الجزئيات الفقهية (معتز الخطيب مثلا) قد بينوا وضوحا جواز طلب الرحمة لكل أبناء البشر مهما كانت أديانهم، ولم يبق غير أصوات سلفية متشددة (الشيخ إياد القنيبي مثلا) الذين دعوا جهارا باختصاره للمسلمين فقط. ويتجلى ذلك في أكثر الأصوات علوا. وهناك من أخذ حلًا وسطا باعتبار أن الرحمة، بوصفها خطابا تعبديا هي للمؤمن، ولكل الناس كخطاب اجتماعي.

ستحاول المقالة هنا مناقشة ما إذا كان هناك فعلا استحالة العيش المشترك مع هذه الأصوات المؤسفة، أم أن دعوات الليبرالية السياسية تكفي لموضعة هذا الجدل في إطار الخلاف بشأن مفاهيم الخيرات، والتي يستطيع أي فرد أو جماعة أن تتبناها، فهي يمكن أن لا تزعج كثيرا ما تقوم به الليبرالية السياسية من تأسيس لتسويغات عمومية (public reason) والاتفاق على مفهوم العدل في المجتمع. لتوضيح المقصد هنا، أوضح، بداية، ما هي الليبرالية. سأعتمد هنا بالتحديد على مشروع الفيلسوف الأميركي، جون رولز، والذي ميز بين الليبراليتين، الشمولية والسياسية، فالأولى قيمية تُؤسس لحرية الفرد واستقلاليته عن الجماعة والمساواة والتسامح والتعدّدية، بينما تقوم الثانية بترتيب إجراءاتٍ تمثل الأولى في استقرار المجتمع والعيش المشترك. إنها تقوم على الفصل بين مفهوم العدل بوصفه إنصافا، والتي يحتاج المجتمع الاتفاق عليها (هنا يطرح رولز مبدأيه التساوي في الحريات وتنظيم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، أي مثلا التوفيق بين الحرية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية، وخصوصا تمكين ذوي الإمكانات الضعيفة من الاستفادة من الثروة) وتصورات الخير (حدود الحرية الجنسية مثلا). وتقوم الليبرالية السياسية على نقطتين: التعددية المعقولة، أي أن يقبل الكل التفكير في المختلف، حين يفكر في الشأن العام، أي أن تعدّد المذاهب الشمولية وتنوعها هما صيغة دائمة للمجتمع الديمقراطي. والثانية تفهم السلطة السياسية في الديمقراطية سلطة المواطنين الأحرار والمتساوين كجماعة بشرية. وسيقوم الأفراد لتأسيس لتسويغات عمومية في قضايا مشتركة ليؤسس ذلك للدستور والقوانين، وتحمي بذلك الدولة، بينما تستخدم الجماعات والأفراد تسويغات خاصة منبثقة من تصوّرات الخير في عقائدهم الشمولية. ويرى رولز عن إمكان الاتّفاق السياسيّ بواسطة اعتماد سبيل التشارك في جوانب من القيم المشتركة بين تصوّرات الخير الشاملة من خلال مفهومه الاتفاق التشاركي (overlapping consensus). وهنا ينقلنا جون رولز من العقلانية الفجّة (pure solo rationality) الى «التعقل العاقل» (search for the reasonable).

ليس مطلوبا منا تبنّي مدرسة لليبرالية معينة كالتي أسّس لها رولز ورونالد دوركين، وإنما بالتفكر كيف يمكن الانطلاق الخلاق من هذه الأفكار النيرة وتبيئتها على واقعنا. فشخصيا، وعلى اختلاف مما دعا جون رولز إليه، لا يمكن للمواطنين أن يتحمّلوا مسؤولية أخلاقية لتبرير قناعاتهم السياسية بمعزلٍ عن معتقداتهم الدينية (يجب ترجمتُها الى حجج مقبولة للمواطنين وليس فقط للمؤمنين). واتفق جزئيا مع هابرماس بإقراره بمكانة الدين في المجال العام، وإن حصره بالمداولات غير الرسمية (استثناء الدين من المداولات المؤسساتية). وربما التطور الأكثر إقناعا لمشروع القيم الليبرالية قد جاء مع الفيلسوفة الإيرلندية ميف كوك، والتي أكّدت أن مشكلة المواقف الدينية ليست في أنها تعتمد مرجعية غير مشتركة مع الأغيار، بل إنّها تميل إلى أن تكون سلطوية ودوغماتية في صياغتها. لذا تمكن معالجة ذلك من خلال الاجتهاد. وتبعها سيسيل لابورد وعزمي بشارة باعتبار العلمانية كآلية (وليست قيمة بحد ذاتها) وأخضعتها لمشروع القيم الليبرالية. ولا بد أن أنوه أن للدور الرائد الذي يقوم به اليوم المركز العربي للأبحاث والسياسات ومعهد الدوحة من خلال جدل عميق حول الليبرالية الشمولية والليبرالية السياسية يقوده بعض الفلاسفة، على سبيل المثال عزمي بشارة، منير لكشو، اليزابيث كساب، رجا بهلول، مراد دياني، ورشيد بوطيب. (يمكن مثلا الاستماع لندوة مجلة تبيّن التي يصدرها المركز حول الفلسفة السياسية المعاصرة- 14-15 مايو/ أيار) وما أفعله شخصيا كسوسيولوجي هو ربط سوسيولوجيتي بالفلسفة الأخلاقية (ودعوة باحثي العلوم الاجتماعية إلى عمل ذلك)، وفحص مدى قابلية تطبيق الليبرالية، إن كانت شمولية أو سياسية، على فهم ما يحصل اليوم من حراك معرفي بديع، تجري من خلاله مناقشة قضايا عويصة ومعقدة، كشكل التمايز بين الديني و السياسي والحد الأدنى من حيادية الدولة من مجتمعات التعدّدية الثقافية والدينية (أي مفاهيم شكل العلمانية/ الدولة المدنية المتناسبة مع مجتمعنا) أو قضايا مثل العنف الأسري والمساواة الجندرية. ذلك كله في المجال العمومي باستخدام حجج أخلاقية مستمدّة من مصادر أخلاقية مختلفة، بما فيها دينية، ولكن بدون اللجوء إلى تصنيفات ثيولوجية داخل هذا المجال (مثلا لا معنى لتقسيم الناس إلى مسلم وكافر في حجج المجال العمومي). وبوضوح، أرى أن المجتمع العربي يخلق ليبراليته، على الرغم من استبدادية الدولة العربية ويعالج قضاياه الشائكة بلغة التسويغات العمومية صالحةً لكل المواطنين. وسيبقى هناك طبعا تسويغات أخلاقية منبثقة من عقيدة شمولية، ولكن لها مجالها الدعوي للمؤمنين.

إذا مهما كان استياؤنا من طلب الرحمة لمسيحيي بلادنا، وهم تاريخا جزء من المشروع الوطني والليبرالي العربي، فدعونا للتركيز على التعاطف الهائل مع شيرين أبو عاقلة (من الجميع بما فيهم من لا يرغب بالترحّم عليها) لبناء عقل عمومي يرفع من القيم الليبرالية والدينية السمحة، ويبني مشروعا ديمقراطيا للمواطنة بدون تمييز، بغضّ النظر من بعض تصوّرات الخير (كطلب الرحمة للمؤمنين فقط، وهو طلب إن عبر عن شيء، فهو يعبّر عن سياسات الهوية المأزومة)، فالليبرالية السياسية (لم تتخل عن القيم الشمولية) ذات نفس طويل في تعاملها مع ثنائية العدل والخير. وليس أمامي، كليبرالي عربي، إلا أن أساهم في بناء الموافقات المشتركة، وفي الوقت نفسه أدافع عن قيم الحرية والمساواة والتسامح والتعدّدية. لا داعي هنا أن أكرّر أن هذا المشروع يحتاج صياغة وحوارات ضمن المجال التداولي العربي - الإسلامي. ولا داعي أن أكرّر هنا (أنا الذي أنادي بتجسير الهوة بين علوم الشرع والعلوم الاجتماعية) مرة أخرى، بعد مئات المرّات، أن الليبرالية السائدة (الرولزية وغيرها) بخطوطها العريضة لم تكن يوما مناهضة للدين. ومن لديه أمثلة استهجانية عن عدم تطابق الفكر مع العمل على سلوك الليبراليين (أفرادا أو مجتمعا أو دولة) أن يتذكّر سلوك من ينتمون لأيديولوجيات دينية (أفرادا أو مجتمعا أو دولة)، فالتصنيف الثنائي الحاد المانوي بين ديني وليبرالي لا يخدم إلا من يريد أن يعمّق الانقسامات في المجتمعات العربية، ولن يستفيد منها إلا المستبدّون والعسكر.

> التصنيف الثنائي الحاد المانوي بين ديني وليبرالي لا يخدم إلا من يريد أن يعمّق الانقسامات في المجتمعات العربية

(أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت)

تركيا وحلف الأطلسي وروسيا

بشير البكر

فاجأت تركيا الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بأنها تعترض على انضمام كل من فنلندا والسويد إلى هذا المجمع العسكري السياسي، الذي يضم الغالبية العظمى من الدول الغربية. وما هو ظاهر من أسباب التهديد التركي لعرقلة عملية انضمام البلدين جاء في تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي اتهم استوكهولم وهلسنكي «بإيواء إرهابيين من حزب العمال الكردستاني»، الذي تعتبره أنقرة منظمة إرهابية. ولكن ملفات العلاقة المتوترة بين تركيا والحلف، وبينها وبين بعض دوله، والحرب الروسية على أوكرانيا، يمكن اعتبارها مكملاتٍ لا تقلّ أهمية عن المبرّرات المعلنة.

جاء الاعتراض التركي من أعلى المستويات، وفي لهجة حادّة، عندما قال أردوغان إن بلاده لن ترتكب خطأ ثانيا، وأشار إلى انضمام اليونان للحلف في العام نفسه الذي حصلت فيه تركيا على العضوية في عام 1952، واعتبر أن ذلك كان موجّها ضد أنقرة، وهو يصوّب هنا إلى موقف «الأطلسي» خلال السنوات الثلاث الماضية، عندما توترت العلاقات بين أنقرة وأثينا، بسبب عمليات التنقيب التركية عن النفط والغاز في شرق المتوسط، وكادت الخلافات أن تشعل حربا بين البلدين. وفي حينها لم يتصرف الأطلسي بحيادية، وعلى أساس احترام بروتوكولات العضوية، بل انحاز، ووقف إلى جانب اليونان ضد تركيا التي تعاملت مع الأزمة بحكمة، وسحبت فتيل الانفجار، وكان الثمن أنها جمّدت عمليات التنقيب. ولا يتوقف الأمر هنا، بل يعدّ الملف الكردي أحد الملفات الخلافية بين تركيا والدول القيادية في «الأطلسي»، وخصوصا الولايات المتحدة، وسبق لأنقرة أن هاجمت وقوف واشنطن إلى جانب قوات سوريا الديموقراطية (قسد) التي تعدها تابعة لحزب العمال الكردستاني. ومعروفٌ أن هذه القوات تحصل على الدعم المالي والتسليحي من الولايات المتحدة التي توفر لها تغطية سياسية، وهي تسيطر على نحو ثلث مساحة سورية، بما في ذلك الثروة النفطية والغازية في محافظتي الحسكة ودير الزور.

وليس سرّا أن تركيا تعدّ هذا المشروع تهديدا لها في الصميم، ولولا المظلّة الأميركية لدخلت معها في معركة واسعة، كانت قد مهدت لها في خريف عام 2019 عندما سيطرت على تل أبيض ورأس العين. وتحاول تركيا اليوم أن تفتح هذا الملف من جديد للضغط على أميركا والدول المعنية لانتزاع بعض التنازلات منها، ولن يصل اعتراضها إلى حد ممارسة «فيتو» يحول دون انضمام كل من فنلندا والسويد إلى حلف شمال الأطلسي، فمصلحة تركيا، في نهاية المطاف، مع الولايات المتحدة وأوروبا، وليست مع روسيا التي لن تخرج من الحرب على أوكرانيا كما دخلتها، بل هناك شبه إجماع على أنها ستفقد القسم الأكبر من تأثيرها على الساحة الدولية.

تطمح أنقرة في الحصول على مكاسب سياسية وأمنية واقتصادية على ضوء تطورات الحرب في أوكرانيا، وستعمل على لعب كل الأوراق التي تملكها بما يحسّن موقفها مع الولايات المتحدة وأوروبا وحتى روسيا، وهذا أمر يمكن ملاحظته من خلال نجاح تركيا بإخراج البحر الأسود من دائرة التوتر، وإغلاق المضائق البحرية والمجال الجوي أمام روسيا باتجاه سورية، وفي وسع أنقرة أن تتحرّك بحرية أكثر حيال عضوية السويد وفنلندا في «الناتو»، وتستغل الرفض الروسي للعملية والإصرار الأميركي عليها، ومن شأن الاعتراض التركي أن يوفّر، مبدئيا، الوقت أمام جميع أطراف الأزمة، ليراجعوا خططهم، وهو بذلك يفتح نافذةً للتوصل إلى تسويةٍ تقوم على وقف روسيا الحرب على أوكرانيا، مقابل وقف عملية انضمام السويد وفنلندا إلى «الناتو». ويبدو من المعقول استخدام هذه المقايضة للضغط على الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، الذي لا يستطيع أن يشنّ حربا على هذين البلدين كما فعل في أوكرانيا.

انتخابات لبنان بعيداً عن الأوهام

جمانة فرحات

تحتاج نتائج الانتخابات اللبنانية إلى قراءةٍ متشعبة المسارات، فحصرها في نقطة واحدة، من انتصر ومن هزم، مقاربة مختزلة. الاستحقاق أتى بعد أزمة اقتصادية هي الأعنف في العقود الأخيرة، وعقب انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس/ آب 2020، وفي ظل نقمةٍ شعبيةٍ غير مسبوقة على السلطة الحاكمة، وهو ما كان يتوقع أن يترجم في الصناديق. الأكيد أن النتائج أفرزت مزاجاً شعبياً جديداً، أتاح، للمرّة الأولى، وصول مجموعة من النواب من خارج الأحزاب التقليدية والعائلات السياسية. ولّما كان مفهوم الانتصار والهزيمة يختلف باختلاف الأطراف ومصالحها، فإن الحقيقة الثابتة أن نتائج الانتخابات حرمت حزب الله وحلفاءه من الأغلبية البرلمانية، والمنافسة الأهم كانت هذه المرّة في معقل «الثنائي الشيعي»، وكانت النتيجة إسقاط أشخاص، من أمثال أسعد حردان ومروان خير الدين (دائرة الجنوب الثالثة) ويضاف إليهما إيلي الفرزلي (دائرة البقاع - الغربي راشيا)، والثلاثة يعدّون من أسوأ النماذج التي كان يمكن أن تصل إلى المجلس النيابي بفضل الحزب وحلفائه. كذلك أثبتت نتائج الانتخابات أن الخيار الجدّي من خارج المنظومة الحزبية التقليدية موجود وقادر على الوصول رغم الإمكانات المادية شبه المعدومة والشعارات التخوينية والطائفية وحملات التشويه والتضليل التي خيضت بمواجهة المرشحين.

ولذلك تُعلّق على هؤلاء النواب آمالٌ كبيرة، وذلك من حقّ الذين وثقوا بهم ومنحوهم أصواتهم ولم يختاروا المقاطعة أو الورقة البيضاء. ولا يُفترض أن يتأخر الوقت قبل اتضاح الصورة والفرز الفعلي للنواب. بعض منهم كان خطابه السياسي واضحاً منذ ما قبل ترشّحه، خصوصاً أنهم أعدّوا للمعركة مبكراً، وكانوا يراكمون جهودهم وصولاً إلى هذه اللحظة. وهؤلاء يمكن البناء على برامجهم ووعودهم لمراقبتهم ومحاسبتهم في مرحلة لاحقة. لكن آخرين يبدو كأنهم في منطقة رمادية، لم يكوّنوا بعد خطاباً سياسياً واضحاً، ويطرق باب السياسة بخجل. ولذلك، قبل اتخاذ «النواب التغييريين» قراراً بالتكتل في مجموعة برلمانية موحّدة، سيكون من الظلم الحكم عليهم بناء على تصوّر في الأذهان بأنهم مجموعة موحدة. وأياً يكن خيارهم، سواء بالعمل من دون تكتل أو من خلاله، فإن المهم ستكون رؤيتهم للقضايا الأساسية محور الحياة السياسية في المرحلة المقبلة. والحديث هنا يتجاوز من سيُنتخب لرئاسة مجلس النواب، ومن سيجري ترشيحه لرئاسة الوزراء، وهما السؤالان الطاغيان. المعارك المركزية ستكون في قلب المجلس النيابي، عند مناقشة القوانين الجوهرية، الكابيتال كونترول وكيف سيتم ضمان حقوق المودعين وعدم السماح لتحالف الأحزاب - المصارف بقضمها ونقل الخسائر من هذا القطاع إلى المواطنين، الموقف من حماية أصول الدولة في ظل التسريبات عن بيع الأملاك العامة أو خصخصتها بالحد الأدنى، بوصفها الحل الذي سينقذ لبنان. كيف ستترجم رؤية النواب الجدد لمشكلات الكهرباء والنفايات في قلب البرلمان، وما هي المشاريع التي ستقدّم منهم وكيف سيكون دورهم داخل اللجان النيابية، والأهم ما إذا كانوا سيُثبتون أنهم قادرون على تشكيل لوبي فاعل داخل البرلمان. وهذه النقطة تحديداً تحتاج إلى مرونة سياسية وإدارة اللعبة بما تقتضيه مصالح المواطنين.

والجزئية الأهم التي يفترض ألا تغيب عن بال «النواب التغييريين» أن تجربتهم ستكون تأسيسية، وعلى عاتقهم أربع سنوات ستكون حاسمة لجهة القدرة على مراكمة ثقة أكبر لدى المواطنين يمكن البناء عليها في معركة 2026 الانتخابية، بما يتيح إقناع الفئة الواسعة التي قاطعت الانتخابات أو تلك التي اختارت الورقة البيضاء في الانتخابات الأخيرة، أن الخيار الأنسب هو التصويت في الاستحقاق المقبل.

الانتخابات بصيصَ أمل في دويلة حزب الله

سعد كيوان

كان استحقاقا منتظرا منذ نحو سنتين، ولكثرة ما علق من آمال عليه، بعضها حقيقي وبعضها مزيّف، تحول إلى خشبة خلاص وإلى عصا سحرية من شأنها أن تنتشل اللبنانيين من كل الكوارث التي أغرقتهم فيها المنظومة التي تتحكم بالبلد منذ عقود. ومع اندلاع «ثورة 17 تشرين» (2019) التي عمّت المناطق اللبنانية كافة، ورفعت شعار إسقاط السلطة بكاملها («كلّن يعني كلّن») وتسارع انهيار الليرة اللبنانية، أصبح إجراء انتخابات نيابية مسبقة مطلبا ملحّا أملا بتغيير ما في صناديق الاقتراع. وتصاعد الضغط واشتدّ، ليصبح الطلب أكثر إلحاحا بعد جريمة تفجير مرفأ بيروت الذي أوقع 220 ضحية، ودمّر نصف العاصمة، وشرّد مئات آلاف العائلات، ما دفع نوابا حزبيين ومستقلين إلى تقديم استقالتهم من البرلمان، إلا أن السلطة راحت تتهرّب وتماطل وتراوغ كسبا للوقت، في محاولةٍ منها لامتصاص النقمة الشعبية العارمة، ولكي تعيد تنظيم صفوفها وتعيد الإمساك بزمام المبادرة. وشُكّلت حكومات طابعها تكنوقراطي غير حزبي، للتخفيف من ضغط الشارع، إلى أن حل الموعد الدستوري للانتخابات التي جرت الأحد الماضي (15 مايو/ أيار 2022)، والتي حملت مفاجآتٍ كثيرة في أكثر من اتجاه، وعلى أكثر من صعيد. وكان واضحا أن همّ حزب الله الذي يمسك بمفاصل السلطة والقرار، المحافظة على الأكثرية النيابية التي حصل عليها في انتخابات العام 2018، والتي تغنى بها قائد فيلق القدس السابق في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، معلنا يومها أن بلاده باتت تحظى بأكثرية 74 مقعدا نيابيا (من أصل 128). وقد تركزت حملة حزب الله الانتخابية على هذا الهدف بالذات، مطلقا شتى النعوت وتهم «العمالة لأميركا والسفارات والصهيونية»، وبالأخص على حزب القوات اللبنانية غريم تيار رئيس الجمهورية الذي يتزعّمه صهره جبران باسيل، والذي أصيب بنزف حاد في شعبيته. غير أن هذا الهدف وهذه المهمة لم يكونا سهلين وفي متناول اليد على اعتبار أنه كان على حزب الله أن يدعم (ويعزّز) تمثيل حلفائه وتمكينهم من المحافظة على مقاعدهم من أجل الحفاظ على الأكثرية، وليس على مقاعده (الشيعية) المضمون الفوز بها بالكامل، بالتكافل والتضامن مع حليفته حركة أمل. فماذا أفرزت هذه الانتخابات:

- خسارة التيار العوني، وهو الذي يشكل غطاء مسيحيا مهما لحزب الله، نحو نصف مقاعده النيابية، ما مكّن حزب القوات اللبنانية من التقدّم عليه ليصبح الحزب الأكثر تمثيلا في الشارع المسيحي. وهذه بالمناسبة مسألة عصبوية، تشكّل محط تركيز أساسي لدى الطرفين، وتعكس هاجسهما الدائم، ولو لم يتدخّل حزب الله ويدعمه ببلوكات أصوات في عدد من الدوائر الانتخابية المعرّضة للخطر لتحوّلت نتيجة التيار العوني إلى هزيمة مدوية. ناهيك بسقوط كل رموز النظام السوري في لبنان، بدءا من نائب رئيس البرلمان إيلي الفرزلي، مرورا بالزعيم الدرزي الآخر طلال أرسلان غريم وليد جنبلاط، ورئيس الحزب القومي السوري (سابقاً) أسعد حردان الذي خرج حزبه نهائيا من البرلمان، وفيصل كرامي وريث الزعامة الكرامية في طرابلس وآخرين، ما أدى بالتالي إلى عدم تمكّن حزب الله من الحفاظ حتى على الأكثرية النسبية.

- الظاهرة الثانية والأهم، تمكّن ممثلي «ثورة 17 أكتوبر» والحراك المدني من تحقيق إنجاز لم يكن متوقعا حصوله بهذا الحجم عشية الاستحقاق، إذ تمكن من الفوز بـ 15 مقعدا موزّعة على مختلف الدوائر، وخصوصا تلك المحكمة الأقفال، والتي من الصعب خرقها، أي في دوائر الجنوب الشيعية الواقعة تحت سيطرة «الثنائي الشيعي»، حزب الله وحركة أمل، وفي جبل لبنان في دائرة الشوف – عاليه، حيث المنافسة على أشدّها بين لائحة جنبلاط ولائحة كل أطراف الممانعة الذين تجمّعوا في لائحة واحدة. ومع ذلك، تمكّن مرشّحو «17 أكتوبر» من تحقيق خرق في ثلاثة مقاعد، اثنان منها لسيدتين، مقابل تمكّن جنبلاط من المحافظة على مقاعد حزبه السابقة. وكذلك في دائرة بيروت الثانية، حيث استفادت قوى التغيير من عزوف سعد الحريري وتياره عن خوض المعركة الانتخابية، وحصلت على ثلاثة مقاعد في العاصمة، متقدّمة على باقي اللوائح، والأمر نفسه في دائرة بيروت الأولى بمقعدين، احتلتهما سيدتان. ثم في الشمال أيضا، حيث جرى الخرق في مقعدين. ولا بد من تسجيل أمر لافت ومهم في التركيبة اللبنانية، هو توزّع هؤلاء النواب الجدد على مختلف الطوائف، وليس على طائفة واحدة، كما هو التمثيل عادة عند معظم الأحزاب والقوى. وبإمكان هؤلاء الشباب الداخلين حديثا أن يشكلوا تحالفا أو يجدوا إطارا تنسيقيا مع قوى ونواب آخرين ومستقلين يشبهونهم، ويلتقون معهم على أكثر من هدف، ليكونوا أكبر كتلة برلمانية داخل المجلس الجديد. وهذا ما ستحاول كل الأحزاب، سواء في محور حزب الله أو تلك التي في صفوف «السياديين» المعارضين له، أن تمنع حصوله.

أما المفارقة فتكمن في أن هذه الانتخابات، على عكس ما كان ينتظر بعضهم منها، لم تفرز أكثرية محدّدة مع فريق أو آخر، فلا حزب الله تمكن من المحافظة عليها، ولا المحور «السيادي» الذي حقق بمجمله مقاعد إضافية بإمكانه القول إنه يملك الأكثرية، خصوصا أن ممثلي «ثورة أكتوبر» يجاهرون بأنهم سيشكلون طرفا مستقلا قائما بذاته. وهذا ما سيجعل أفق مواجهة الاستحقاقات الآتية غير واضح وشديد التعقيد، سواء في ما يتعلق بتشكيل حكومة جديدة، بعد أن تصبح الحالية بحكم المستقيلة بحسب الدستور، أو في ما يخص انتخاب رئيس للجمهورية بعد عدة أشهر. فمن سيكون رئيس الحكومة المقبل؟ ومن هو الطرف أو الأكثرية التي ستسميه؟ وأية حكومة سيشكل؟ حكومة أكثرية كما تطالب المعارضة على اعتبار أن من يحوز الأكثرية يحكم والأقلية تعارض، أم المسمّاة «حكومة الوحدة الوطنية» التي يشارك فيها الجميع كما يريد حزب الله الذي بدا متهيبا الحالة الجديدة، وهو يسعى عادة إلى الحصول على أكبر قدر من التغطية لسياسته، وتحديدا الآن، لتوريط المجموعة النيابية الجديدة الصاعدة من رحم معاناة الشارع في لعبة السلطة وقطع الطريق على معادلة العلاقة

> على عكس ما كان ينتظر بعضهم في لبنان من الانتخابات، لم تفرز أكثرية محدّدة مع فريق أو آخر
>
> يشكل الفوز الذي حققته لوائح «ثوار 17 أكتوبر» إنجازاً معتبراً، يساهم في إعطاء نفحة أمل للبنانيين الذين كفروا بالسلطة الفاسدة والفاشلة

الجدلية التي تسعى إلى الحفاظ عليها مع نبض الشارع، عبر استمرار التنسيق مع الحراك المدني، والاستعانة به لممارسة الضغط على السلطة.

كما أن عدم تشكيل حكومة يعني بقاء حكومة تصريف الأعمال حتى الانتخابات الرئاسية المفترض إجراؤها في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، وهذا ما لا يرضاه فريق رئيس الجمهورية ميشال عون الذي يسعى إلى حكومة تكون له فيها الغلبة، لكي يتحكم بظروف الإتيان بالرئيس الذي يرغب. علما أن الرئاسة في لبنان ليست ولم تكن يوما نتاج غلبة، وإنما تسوية يرعاها الخارج الإقليمي والدولي. وخلاف ذلك، فإن سلاح التعطيل هو الأمضى لدى حزب الله الذي استعمله من أجل فرض عون رئيسا عام 2016، بعد أن أحدث فراغا في موقع الرئاسة عبر تطييره، وحليفه التيار العوني، نصاب جلسات انتخاب الرئيس دام سنتين ونصف السنة. وكذلك الأمر في عملية تشكيل الحكومات التي كانت تستمر أشهرا وأشهرا، وبالأخص عندما عطل عون تشكيل إحدى الحكومات ستة أشهر، «كرمى لعيون الصهر» (وهذا كلامه)، لكي يمنح الصهر الحقيبة الوزارية التي يريد، وكانت يومها حقيبة الطاقة الدسمة في الصفقات.

- أطرف ما قام به «الثنائي الشيعي» في ممارسته الديمقراطية في انتخابات رئيس البرلمان الجديد هو إحكام قبضته على كل المقاعد التي تعود للطائفة الشيعية في البرلمان (27 مقعدا) خلال هذه الانتخابات، ما يمكنه من قطع الطريق على احتمال أن تفوز إحدى القوى ولو بمقعد شيعي واحد، ما يجعلها قادرة على ترشيحه لرئاسة المجلس في مواجهة نبيه برّي، على اعتبار أن رئيس المجلس يجب أن يكون منتمياً إلى الطائفة الشيعية. عندها لا يعود أمام الفريق المعارض إلا احتمالان، التصويت لبرّي أو وضع أوراق بيضاء!

- يشكل الفوز الذي حققته لوائح «ثوار 17 أكتوبر» في الانتخابات إنجازا معتبرا، يساهم في إعطاء نفحة أمل للبنانيين الذين كفروا بالسلطة الفاسدة والفاشلة والفاجرة والمافيوزية التي تتحكّم بهم، وبإدارتها الزبائنية والتحاصصية وفي توزيع المغانم، وأعاد لهم نوعا من الثقة بإمكانية التخلص من بعض الوجوه الكالحة والمتسلقة والمرتهنة التي تمكّنوا من شطبها بشحطة قلم في صناديق الاقتراع. إلا أن الأصح أن هذا الإنجاز هو مجرد وهم وجائزة ترضية أو رتوش للمشهد السياسي الذي يخطفه حزب الله الذي لا تنطلي عليه لعبة الديمقراطية، فهو يعرف كيف يجيدها ويتماشى معها، كونه متأكّدا من أن جمهوره منضبط ومرصوص ومؤدلج على وقع التعبئة الإيديولوجية الإيمانية بقوة عليا لا قدرة للبشر عليها. لذلك، فإن حزب الله يمسك بسلاحه جيدا ويُحكم قبضته على القرار السياسي، ويعرف متى يهادن ومتى يصعّد إلى أن يقضي الله أمرا كان مفعولا .. في إيران أو على إحدى طاولات المفاوضات الإقليمية أو الدولية!

(كاتب لبناني)

في إنجازات معركة القدس وتحدّياتها

أمجد أحمد جبريل

على الرغم من الانعكاسات السلبية لتصاعد التطبيع العربي والإقليمي مع إسرائيل، على الحالة الفلسطينية عمومًا، والمقدسية خصوصًا، فإن ثمّة مؤشرات على إمكانية نهوض/ تماسك العامل الذاتي الفلسطيني، لمواجهة هذه الانعكاسات، سيما مع تكثيف إسرائيل مستويات الصراع الرمزي والخطابي والنفسي والدعائي ضد الشعب الفلسطيني، بسبب استعجال قوى اليمين الصهيوني الديني وغلاة المستوطنين في حسم الصراع، والمبالغة في استفزاز الفلسطينيين، عبر تشديد حصار القدس والمسجد الأقصى وكنيسة القيامة، واستهداف الرموز الفلسطينية، سواء السياسية أم الإعلامية أم الدينية، بالتوازي مع استمرار سياسات الإعدام الميداني والاعتقال والإبعاد وسحب الهويات وزيادة الحواجز العسكرية وهدم المنازل في القدس والتضييق على تشييع جنازات الشهداء والتهديد المتكرّر باغتيال قيادات المقاومة الفلسطينية .. إلخ.

وفي هذا الإطار، ثمّة عاملان يفسّران النجاح في معركة القدس والأقصى، في شهر رمضان الماضي خصوصًا؛ أحدهما انتقال مركز ثقل «المقاومة الشاملة» إلى القدس والضفة الغربية، بدون تدخل فعلي أو مباشر من فصائل غزة التي أظهرت «تريثًا محمودًا» لمنع صرف الأنظار عن تفاقم الانتهاكات الإسرائيلية في القدس، على نحو سيؤدّي إلى استعادة المسار الصحيح للنضال الوطني، بحيث تعود قضية القدس إلى مكانتها المحورية/ المركزية، بوصفها محور «الهوية الوطنية»، ونقطة الارتكاز الأساسية في توحيد الصف الفلسطيني، تمهيدًا لتصعيد المقاومة ضد الاحتلال.

يتعلق العامل الآخر بتأثير دخول جيل من الشباب الفلسطيني إلى ساحة النضال (من مواليد ما بعد اتفاق أوسلو 1993)؛ إذ يتميزون، مقارنةً بجيليْ نكبة 1948 ونكسة 1967، بالإرادة وعدم الخوف من إسرائيل، فضلًا عن معرفةٍ دقيقةٍ بنقاط ضعفها، وكيفية اختراق الأنظمة الأمنية، حتى في أثناء إغلاق الضفة الغربية وتشديد الإجراءات الأمنية، كما اتضح من سلسلة العمليات الفلسطينية الفدائية الفردية (على مدار شهري مارس/ آذار وأبريل/ نيسان الماضيين)، ما كشف تآكل «الردع الإسرائيلي» في أعين هؤلاء الشباب؛ إذ باتوا ينظرون إلى دولة الاحتلال بوصفها «نمرًا من ورق»، بعد تراكم الثقة بالذات، استلهامًا من تجارب الصمود الفلسطيني في مدن الضفة الغربية ومخيماتها في مواجهة الاجتياحات والاقتحامات المتكرّرة منذ عام 2002. ويبدو واضحًا تصميم الشباب على تحدّي حكومة نفتالي بينت الإسرائيلية، وقدرتهم على توجيه ضربات موجعة تُظهر هشاشتها، على الرغم من تصعيد القمع والاعتقالات، ضمن ما سمّيت حملة «كاسر الأمواج»، في الضفة الغربية.

وفي سياق هذه المعطيات، يبدو ممكنًا دخول قضية فلسطين مرحلة جديدة من «المقاومة الشاملة» وإحياء الانتفاضات والهبّات الشعبية، نتيجة تعزيز شعور «الامتلاء الذاتي» و«إنعاش الذاكرة الوطنية» والثقة بإمكانية الإنجاز، على الرغم من ضغوط البيئتيْن، الإقليمية والدولية، كما ظهر في الصمود الشعبي والرباط، دفاعًا عن المسجد الأقصى، على مدار الأسابيع الماضية، والنجاح الواضح في تحشيد الجماهير في المناسبات الوطنية (منذ ذكرى يوم الأرض 30 مارس/ آذار، وصولًا إلى الذكرى الرابعة والسبعين لنكبة فلسطين 15 مايو/ أيار)، فضلًا عن التحشيد في جنازات تشييع الشهداء، التي باتت تلعب دورًا مهمًا في معالجة آثار الانقسام السياسي الطويل، بين حركتي فتح وحماس.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات المعنوية والإدراكية والسياسية المهمّة في معركة القدس، ثمّة حاجة مُلحّة للعمل على تصعيد الأداء النضالي، لتحويل معركة القدس رافعةً للحالة الفلسطينية، بحيث يجري تجاوز سلبيات مرحلة الانقسام وافتقاد الاستراتيجية الشاملة، بغية تمتين العامل الذاتي الفلسطيني، عبر مساريْن متكاملين؛ أحدهما تعزيز الرهان على الفعل الشعبي الفلسطيني، خصوصًا أدوار الشباب والمرأة والنقابات والجامعات، في تفعيل الشبكات الاجتماعية القادرة على إسناد «انتفاضة شعبية شاملة» تستمر عدة سنوات، لكي تتمكّن الحالة الوطنية من إعادة بناء الذات الفلسطينية وتحقيق قدر من «الاستقلالية المجتمعية»، وإبراز حيوية «الذاكرة الجمعية الفلسطينية»، وتأكيد القدرة الوطنية على التصدّي لعمليات الإخضاع الكونيالية الإسرائيلية بمكوناتها الأربعة (القمع السياسي، والاستغلال الاقتصادي، وتدمير المؤسسات الفلسطينية، والاضطهاد العقائدي والثقافي). ويتعلق المسار الآخر بأهمية تفعيل الجهد الدبلوماسي/ القانوني الفلسطيني وحسم مسألة التوجّه نحو محكمة الجنايات الدولية، وعدم المساومة على الحراك الشعبي الفلسطيني، واستثماره لرفع الحالة الفلسطينية إجمالًا.

والمؤكد أن تحويل إنجازات «معركة القدس» إلى رافعةٍ لقضية فلسطين، يستوجب التصدّي لتحدّي عدم السقوط في فخ التسوية الأميركية/ الإسرائيلية مجدّدًا، التي يتوقع إحياؤها في الزيارة المرتقبة للرئيس الأميركي، جو بايدن، الشرق الأوسط، في يونيو/ حزيران المقبل؛ فعلى السلطة الفلسطينية التخلص تدريجيًا من التزامات أوسلو، سيما الاعتراف بإسرائيل، والتحرّك نحو عزلها ومقاطعتها فلسطينيا وعربيا ودوليا، واستثمار تداعيات اغتيال الصحافية المقدسية، شيرين أبو عاقلة، للدفع نحو محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام محكمة الجنايات الدولية، والعمل على الخروج من الإطار التفاوضي الثنائي مع إسرائيل، واستعادة مرجعية القانون الدولي بوصفه أساسًا لأية تسوية لقضية فلسطين، واستثمار تداعيات الأزمة الأوكرانية لفضح ازدواجية المعايير الغربية في دعم كييف، والتنكّر لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرّف، على ضوء وجود فرصة نادرة لبناء ائتلاف دبلوماسي عربي/ إقليمي/ دولي مناصر لقضية القدس، والبناء على مواقف روسيا والصين والفاتيكان والأردن وقطر وتركيا

> حاجة مُلحّة للعمل على تصعيد الأداء النضالي، لتحويل معركة القدس رافعةً للحالة الفلسطينية
>
> ستدفع عودة قضية القدس إلى الواجهة إسرائيل إلى محاولة طمسها واختزالها في «حرية العبادة»

وإيران وباكستان وماليزيا وإندونيسيا. وستدفع عودة قضية القدس إلى الواجهة إسرائيل إلى محاولة طمسها واختزالها في «حرية العبادة»، وتغييب أي حديث سياسي يتعلق بـ«حقوق السيادة»، كما تجلّى في خطوتين؛ إحداهما اقتراح الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هيرتزوغ، تشكيل لجنة مشتركة للتنسيق حول المسجد الأقصى وإدارة شؤون الأماكن المقدسة في القدس، بين إسرائيل والدول العربية مصر والأردن والإمارات والبحرين والمغرب. والأخرى زعم رئيس الوزراء، بينت، في 8 مايو/ أيار الجاري، إن «إسرائيل صاحبة السيادة على مدينة القدس والمسجد الأقصى، من دون أي اهتمام باعتبارات خارجية».

وغني عن البيان أن إسرائيل لم تدّخر وسعًا، منذ زيارة الرئيس المصري، أنور السادات نوفمبر/ تشرين الثاني 1977، وخطابه أمام الكنيست في القدس الغربية، في التنظير القانوني للعبث بمفهوم «السيادة على القدس»، بغية «تقويض مفهوم السيادة المطلقة أو الإقليمية» التي يطالب بها الفلسطينيون، عبر إدخال مفاهيم ملتبسة، والترويج أن القدس بشطريها ستكون مفتوحة، ما يؤدي إلى ازدهارها ورفاهية سكانها من اليهود والعرب، بالإضافة إلى مفهوم «السيادة السماوية أو الإلهية» على القدس، وكذا التمييز بين «السيادة فوق المسجد الأقصى، وتحته»، التي رفضها جميعًا الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مفاوضات كامب ديفيد الثانية (يوليو/ تموز 2000)، التي أعقبها اقتحام زعيم حزب الليكود، أرييل شارون، باحات الأقصى بحماية أكثر من ألفي شرطي إسرائيلي، التي أشعلت شرارة انتفاضة الأقصى أواخر سبتمبر/ أيلول 2000.

يبقى القول إن أهم إنجازات «معركة القدس» كشف انسداد أفق عملية التسوية مع إسرائيل، وعجز الحلول «الترقيعية» (مثل أوسلو) عن تأسيس دولة فلسطينية ذات سيادة، ناهيك عن التصدّي لجوهر المشروع الصهيوني الاستيطاني، الذي يرفض أي مصالحة حقيقية مع الشعوب العربية، إلا إذا كانت تكرّس هيمنته ومصالحه الأمنية على حساب الفلسطينيين والعرب دائمًا، ما يؤكد الحاجة إلى استراتيجية واضحة لمواجهة إسرائيل، تنطلق من مبدأ أن «القدس هي القضية»، وهي المدخل الأنسب لتوحيد القوى المؤيدة للسلام والعدالة والحرية في فلسطين.

باختصار، ستبقى قضية القدس معضلة التسوية مع إسرائيل، ومفتاح السلام الدائم في الشرق الأوسط، ما يستوجب خوض معركة بناء «الوعي التراكمي» بأهمية الهبّات الشعبية في ترميم الهوية الفلسطينية، تمهيدًا لصناعة «انتفاضة شاملة» تفرز قياداتها وأيقوناتها على نحو سيغير، شيئًا فشيئًا، من ديناميكيات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، في المدييْن، المنظور والمتوسط، وصولًا إلى انتصار السردية الفلسطينية على نظيرتها الإسرائيلية.

(كاتب فلسطيني في إسطنبول)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads